

الموافق ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٨ م. العدد ٢١٤٢

عمان : الثلاثاء ١٢ شوال سنة ١٣٨٨ه.

F. .

الفيت

صفحة مفحة المعدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على البطار ات السائلة ١٩٩٠ نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على البطار ات السائلة المعدل الخاص بتفسير القوانين الحام مطبعية تصحيح اخطاء مطبعية

مطبعة الجيش أأمري

قرار رقم (۲۶)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/١٠/٢٢ رقم ت١١٥٤٣/٣١ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني حسبا عدلت بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كانت هذه المادة تجيز للموظف المتناعد الذي يتعاطى اعمال المحاماة ان يجمع بين راتبه التقاعدي وبين بدل الاتعاب الذي يتقاضاه من احدى مؤسسات الحكومة لنماء ما يقوم به لمصلحتها من اعمال قانونية .

ان النقرة (ب) من المادة ٢٢ المعدلة من قانون التقاعد المدني تنص على ما يلي (على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص مدنيا كان ام عسكريا عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظينة في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسميه او بلدية او دائرة او قاف او اية هيئة رسمية اخرى تابعة لها . وتشمل كلمة (موظف) لاغراض هذه النترة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع او لقاء عائدات او بالاجرة اليومية) .

٢ – ان المسادة ٣٩ من قانون الحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ٩٦٦ تنص على ما يلي (للسحامي الحق في بدل اتعاب
 عما قام به من اعمال ضمن نطاق مهنته . . . النخ) .

ويستفاد من نصالمادة ٢٢ (ب) المشار اليها ان واضع القانون يشتر ط العدم جواز الجمع بينااراتبين المبحوث عنها فيه ان يكون الشخص المتقاعد مو ظفا او مستخدما لدى الحكــومة او اي سلطة او مؤسسة رسمية تابعة لها وان يتقاضى عن هذه الوظيفة او الحدمة راتبا .

وحيث ان المحاميالذي يقوم باعمال ضمن نطاق مهنته لمصلحة الحكومة اولمصلحة سلطة اومؤسسة رسمية تابعة لحما لا يعتبر موظفا او مستخدما بالمعنى المنصوص عليه في الفقــرة (ب) من المادة ٢٢ المشار اليها ، كما ان بدل الاتعاب الذي يتقاضاه لقاء هذه الاعمال لا يعتبر راتبجه و فجيفة .

فان ما ينبني علىذلك انه يجوز للموظف المتقاعد الذي يتعاطى اعال المحاماة ان يجمع بينراتبه التقاعدي وبين بدل اتعاب المحاماة الذي تخصصه له باية صورة كانت احدى المؤسسات الحكومية .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۲۸/۱۲/۷

رئيس الديوان الخـــاص	عضـــو	عضــو	عضــو	عضــو
بتفسير القوانين	رئبس محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة المسالية
رثيس محكمة التمييز الأول	الشساني		لرئاسة الوزراء	وكيل الوزارة
علي مسيار	موسى الساكت	بشير الشريقي	شكري المهتدي	جمال الحسن

نحق السيب اليفعل المسابق الملك اللواد تبراهام.

بمقتضي المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحللية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٦ نأمر بوضع النظام الاتي : __

نظام رقم (۲۲) لسنة ۱۹۲۸

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائلة

صادر بالاستناد الى المادة الرابعة من قانون الرسوم على المنتجات المحاية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمي هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائلة لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مسع النظام رقم ٩٢ لسنه ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحسد وبعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الماد: ٢ - يضاف الى جادول الرسارم الملحق بالنظام رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٦ العدل للنظام الاصلي ما يلي : ــــ

الرسم	قوه السحن	الماقة المعجرين	عوادد اللو عواصا	النــــــوع	
فلس دينار	اهبير	امبير / ساعة	في الوخاارية		
0 4	17 - 13	74 4	171	14T23W/200, 230) '/
11	01 - 11	** - *	744	2823W /200/230) j
المسلال	المحساين بن			1934/14/13	1571
وزراء	_	نـــــن	, 		
ـر الدفـــاع ، التلهوني		رئيس الـــــوز احمد طوقان	مم الجيوسي مم الجيوسي	•	_
-		وزيردولةلشؤون الر	۳ ٠٠٠ ي		
<u></u> ة	-	ووزیر المواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ــــة والتعلـــــيم	-	
ان داود		عاكف الفايز	ير الصباغ	ů,	
ر	وزيــــــ	وزيـــــر	ـل ووزير	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الشـــ
ā		النقـــــل	ā	ــة للشؤون البلدية والتروي	الداخلي
امین عمرو	صبحي	امين يونس الحسيني		صالح برقان	
افة والاعسلام	وزير الثقسا	قتصاد الوطني و وزير	وزيــــــرالان		وزيــــــ
ة والآثــــار		لشؤون الرئساسة		ارجيـة	
م ابو زید	صلاح			مم الرفاعي	عبدالمنه
ت والشؤون	وزيــر الاوقاف	العامـــــة	وزير الاشغـــال ا		وزي
	ولمقدسات الا	لشؤون الرئاسة	دواة	ā	السزراء
د السائح	عبد الحمي	فوزي	٠ احمد	H.A.	CHEST OF SE

تصحيح اخطاء مطبعية

- ١ وردت خطأ عبارة (الفقرة ج) في المادة (٢) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ المنشور بالعدد (٢٠٦٩) من
 ١ الجريدة الرسمية والصواب (الفقرة ح)
- ٢ -- وردت خطأ عبارة (الفترة ح) في المادة (٤) من القانون رقم (٤٩) لسنه ١٩٦٨ المنشور بالعدد (٢١٠٧)
 من الجريدة والصواب (الفقرة ط).
- ٣ ورد خطأ التاريخ ١٩٦٨/١/١١ لقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ المنشور على الصفيحة (٢٦٢) من عدد الجريدة الرسمية (٢٠٧٦) والصواب ١٩٦٨/١/١٣ .

جدول تصويب الاخطاء الوافعة في قانون الاحداث

	صــــواب	tt	السطو	المادة	الصفحة
	ولم يتم الثانية عشرة	ولم يتم الثامنة عشرة	٦	4	000
	من أتم الحامسة عشرة	من أثم الخامسة	٨	۲	000
	دار تأهيل الاحداث	دار تأمين الاحداث	٣	4	700
	لا عقاب على	لاءتمال عسلي	1	41	٥٦٠
	تسعة أشهر ، و	تسعة أشهور، و	1	**	150
	محلا مستقرا	سجلا مستقرا	١	41	270
!	المادة (٩٤) من قانون العقوبات.	المادة (٨٩) من قانون العقوبات	1	47	070